

والاتفاقية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتشجيع المساواة في التعليم والتدريب .

ووافق المؤتمر العام على مشروع قرار مقدم من النيجر ، يقضي بفضح النظام العنصري في جنوب افريقيا ويعرب عن تضامنه مع الشعب الأنغولي وحكومته ، وقد حاز على تأييد مئة دولة .

كما ناقشت اللجنة الأولى الفقرة المعنونة : « آثار الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها واستعراض الاحتياجات الإجتماعية والإقتصادية للمرأة الفلسطينية » . وقد شددت معظم الوفود ، أثناء مناقشة هذا البند على أنه لا يمكن مناقشة الاحتياجات الإجتماعية والإقتصادية للمرأة الفلسطينية بمعزل عن غيرها من القضايا ، وإنما في نطاق السياق الأعم لكفاح الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

وقد ادانت وفود كثيرة الولايات المتحدة لموازرتها إسرائيل ، وانتقدت اتفاقيات كامب ديفيد التي ترفضها باعتبارها إنكاراً للحقوق الشرعية للفلسطينيين .

وقد قالت الأخت جيهان الحلو (من وفد منظمة التحرير الفلسطينية) أن من العيب أن تناقش حقوق المرأة الفلسطينية بينما تنكر على الشعب الفلسطيني بأسره حقوق الإنسان الاساسية . واضافت إن كفاح المرأة الفلسطينية من أجل تحررها مرتبط ارتباطاً لا فكاك منه بالكفاح من أجل تحرير وطنها . وأوضحت الآثار الضارة للاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية : تفريق شمل آلاف الاسر ، والقتل والسجن والتعذيب ومصادرة الأراضي والتمييز في العمل وفي الرعاية الصحية والتعليم . وقد حاولت مندوبة الكيان الصهيوني تكذيب هذه الحقائق ، واصفة ما قالته الأخت جيهان الحلو بمحاولة لتحويل المؤتمر عن هدفه الأساسي والدخول في نقاش سياسي ، وقالت أن وضع المرأة الفلسطينية تحسن كثيراً في ظل الاحتلال . كما حاولت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية الخروج من هذه المناقشة بقولها : « إن هذا الموضوع تجري مناقشته الآن في الأمم المتحدة ومجلس الأمن ولا يجب إغراق مؤتمراتنا بالمسائل السياسية » .

إلا أن الوفود ، في معظمها ، أعربت عن تضامنها مع المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وأدانت الممارسات الصهيونية في الأراضي المحتلة .

كما أقر المؤتمر عدداً من المشاريع الهامة المقدمة من قبل اللجنة الثانية ، ومن ضمنها مشروع تقديم المساعدة للمرأة اللبنانية ، بموافقة ١١٢ دولة وأعتراض إسرائيل وكندا واميركا ، ومشروع لتعزيز مشاركة المرأة في السلام والنضال ضد الاستعمار والتمييز العنصري ، وآخر عن حالة النساء اللاجئات ، ومشروع لصالح المرأة التشيلية ، وآخر لصالح المرأة في السلفادور وإقرار مشروع لمؤتمر دولي معني بفرض عقوبات على جنوب افريقيا ، بتأييد ٧٥ وفداً وإعتراض سبعة وفود وإمتناع ٢٢ عن التصويت .

وقد تم التصويت على مشروع قرار اللجنة الثانية القاضي بمساندة المرأة الفلسطينية داخل وخارج الأرض المحتلة بالتشاور والتعاون مع منظمة التحرير في الميادين التالية : القانون ، التعليم ، التدريب ، حماية التراث الفلسطيني ، العمل ، الصحة ، تقديم المساعدة المادية والتعبئة ودعم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، وجمع ونشر المعلومات عن آثار الاحتلال الإسرائيلي . وحاز هذا القرار على ٨٥ صوتاً مؤيداً وإمتناع ٢١ عن التصويت وإعتراض كندا والولايات المتحدة وإسرائيل .

الصهيونية شكل من أشكال العنصرية

وفي المؤتمر العام ، دارت مناقشات واسعة حول فقرة إدانة الصهيونية التي تنص على التالي : لا يمكن أن تتحقق أي تنمية بدون السلم والإستقرار ، وبذلك يكون السلم شرطاً مسبقاً للتنمية . وعلاوة على ذلك ، فلن يدوم السلم بدون التنمية وبدون القضاء على إنعدام المساواة والتمييز على جميع المستويات ، وسيساهم في الإشتراك على قدم المساواة في تنمية العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول في تنمية المرأة لنفسها ، وفي تحقيق المساواة في الحقوق على جميع المستويات وفي جميع مجالات الحياة ، وسيسهم كذلك في الكفاح الرامي إلى القضاء على الإمبريالية والإستعمار والإستعمار الجديد والصهيونية والعنصرية والتمييز العنصري والهيمنة والإحتلال